الهوية الوطنيّة السوريّة (الجزيرة السوريّة نموذجا، 1920-1958)

د. وائل علي سعيد[1]

ملخص باللغة العربية

تنوس الهوية الوطنية السورية بين الهويات ما دون وطنيّة (الطائفيّة والعشائريّة والإثنيّة العِرقيّة) والهُويّات ما فوق وطنيّة (العربيّة والإسلاميّة والاشتراكيّة العلمانيّة)، بالتالي لم توجد هوية وطنية سوريّة تنضبط بالحدود السياسيّة الحالية للقطر العربي السوري.

سعينا في هذا البحث الى اكتشاف سبب ذلك، فوجدنا أن الهُويّة الوطنيّة هُويّة ثقافيّة، في جوهرها، وبهذا تعود الى أصل اجتماعي، أي من الجماعة، لذلك لوضع تعريف للهُويّة الوطنيّة السوريّة لا بد أولا من وجود جماعة سورية، ذات حدود منسجمة مع الحدود السياسية، من جهة ومن جهة أخرى متفاعلة بشكل متكامل.

ووجدنا أن هذا الأمر لم يتحقق بسبب نمط الإنتاج الكولونيالي الذي تم فرضه بطريقة أو بأخرى على المجتمع السوري عموما ومجتمع الجزيرة السورية خصوصا، من قبل الاحتلال الفرنسي المباشر. هذا الأمر أعاق تطور المجتمع السوري ودخوله في المرحلة المدنية، بشكل كامل فبقي ينوس بين المرحلتين الطبيعية والمدنية.

وبهذا تأججت الهويات ما دون وطنيّة (الطائفيّة، القَبَليّة، الإثنيّة العِرقيّة) بفعل سعي الجماعات ما دون وطنيّة (الطائفة والعشيرة والإثنية العرقية) إلى تكريس حضورها

[1] جامعة البعث كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الفلسفة، قائم بالأعمال. عنوان المراسلة الإلكترونية wsaed@albaath-univ.edu.sy

الاجتماعي السياسي، في حين سعت الجماعات المدنيّة (الأحزاب وغيرها) الى بناء هُويّات ما فوق وطنيّة (العروبة والاشتراكيّة العلمانيّة والإسلامية السياسية)، لكنها كانت ضعيفة عموما بالمقارنة مع الهويات ما دون وطنية.

إذن بناء هُويّة وطنيّة سوريّة يتم من خلال بناء جماعة وطنيّة متكاملة، وهذا يستلزم بدوره الخروج من نمط الإنتاج الكولونيالي، لذلك لا بدّ من العمل على تحقيق بنية اقتصاديّة سياسيّة مستقلة عن البنية الأوربيّة الغربية.

الكلمات المفتاحية:

الهُويّة الوطنيّة، الهُويّة الثقافيّة، نمط الإنتاج الكولونيالي، القَبَليّة، الطائفيّة، الإثنيّة العِرقيّة.

Syrian National Identity (Syrian Island as A Model, 1920-1958)

Ph.D. Weal Ali Saed[2]

Abstract:

The Syrian national identity swings between identities under the patriotism (sectarian, tribal, and ethnicity) and the identities above the patriotism (Arabic, Islamic, and secular socialist), and therefore there was no Syrian national identity that is controlled by the current political borders of the Syrian Arab country.

In this research, we sought to discover the reason for this, and we found that the national identity is a cultural identity, in its essence, and thus it belongs to a social origin, that is, from the group, so to put a definition of the Syrian national identity, it is necessary to first the presence of a Syrian group, integrated in an integrated manner.

We found that this matter was not achieved due to the colonial production pattern, which was imposed in one way or another on the Syrian society in general and the Syrian island community in particular, by the direct French occupation. This matter hindered the development of Syrian society and its entry into the civilian

[2] Al –Baath University, College of Arts and Humanities, Department of Philosophy, Chargé d'Affairs. Email: wsaed@albaath-univ.edu.sy

stage, completely, and it remained in the nature of the two phases of nature and civil.

Thus, the identities are strengthened under the patriotism (sectarian, tribal, ethnic, ethnic) due to the endeavors of the groups without patriotism (sect, clan, and ethnicity) to devote their political political presence, while civil groups (parties and others) sought to build identities above patriotism (Arabism and socialism Secular /Islamic), in other words, no group of groups that make up the Syrian social fabric seek to build a national identity that is controlled by the borders of the Syrian Arab country.

We found this matter; Any building a Syrian national identity that is carried out through the construction of an integrated national group, and this in turn requires the exit from the colonial production pattern, so it is necessary to work to achieve a political economic structure independent of Western European structure; Because this allows the construction of an integrated national group with a specific national identity.

Keywords:

National identity, Cultural identity, Colonial Production Pattern, Sectarianism, Tribalism, Ethnicism

الهُويّة الوطنيّة السوريّة (الجزيرة السوريّة نموذجا، 1920-1958)

د. وائل علي سعيد[3]

1 المقدمة:

لم توجد جماعة طالبت ببناء هُويّة وطنيّة سوريّة، تتطابق مع الحدود السياسية للقطر العربي السوري، الهُويّة الوطنيّة السورية التي بقيت حبرا على الورق منذ توقيع الفرنسيين على معاهدة لوزان، واستمر الوضع في حالة نوسان بين الهويات ما دون وطنيّة والهويات ما فوق وطنيّة بسبب نمط الإنتاج الكولونيالي، الذي منع بناء طبقة اجتماعية بوصفها جماعة تتمتع بهُويّة ثقافيّة قادرة على أن تكون نواة للهُويّة الوطنيّة السوريّة.

2 إشكالية البحث وأسئلته:

تقوم إشكالية البحث في محاولة وضع مفهوم الهوية الوطنية السورية، وفي البحث عن ذلك المفهوم في عالم الممكن، وفي عالم الواقع الفعلي.

فالهوية الوطنية السورية أو المواطنة تتكون من ثلاث علاقات متفاعلة هي العلاقة بالأرض، والعلاقة بالدولة، والعلاقة بالآخر، فهل تتفاعل هذه العلاقات بصورة سوية في سورية، وهل هذا التفاعل بعيد عن الشرط التاريخي، وعن بنية المجتمع، المحددة بمرحلة عمرية من مراحل صيرورة نموه، اختار البحث أن يحددها بين عامي 1920 و 1958 ضمن منطقة جزئية من سورية؛ هي منطقة الجزيرة السورية، حيث تعكس العلاقات الاجتماعية (العشائرية والطائفية والطبقية والدينية والعروبية والمكانية الجغرافية) الجزراوية بكل أنواعها صورة نمطية عن المجتمع السوري عموما.

[3] جامعة البعث كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الفلسفة، قائم بالأعمال. عنوان المراسلة الإلكترونية wsaed@albaath-univ.edu.sy

لذلك ينطلق البحث من الأسئلة المركزية التالية:

1. ما الهُويّة الوطنيّة السوريّة في الجزيرة السوريّة بين عامي 1920– 1958؟
2. هل تمتلك الهوية الوطنية السورية شروط إمكانها؟
3. ما أسباب الفشل في مرحلة الاستقلال في تكوين هُويّة وطنيّة سورية تتطابق مع الحدود السياسية للقطر العربي السوري، بحيث تعلو فوق الهويات ما دون وطنية (الطائفيّة والإثنيّة العِرقيّة والقَبَليّة)، وتنخفض عن الهويات ما فوق وطنية (العروبة والإسلامية والاشتراكية العلمانية)؟
4. لماذا استمرت تلك الهُويّات ما قبل وطنيّة في البقاء، إن لم نقل إنّها ازدادت قوّة؟

3 أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد الهُويّة الوطنيّة السوريّة في الجزيرة السوريّة، ووضع تعريف لها.
2. تحديد شروط إمكانها؛ أي تحديد أسباب الفشل في سوريّة في مرحلة الاستقلال في تكوين هُويّة وطنيّة تتطابق مع الوطن السوري، بحيث تعلو فوق الهُويّات ما دون وطنيّة (الطائفيّة والقَبَليّة والإثنيّة العِرقيّة) من جهة ومن جهة أخرى تنخفض دون الهُويّات فوق وطنيّة (قوميّة عربيّة وإسلاميّة وعلمانيّة).
3. تحديد سبب استمرار تلك الهُويّات ما قبل وطنيّة وما فوق وطنيّة في البقاء، وازدياد قوتها.

4 فرضية البحث:

انطلق البحث من الفرضية التالية:

يفترض هذا البحث أن الجماعات المكونة لبنية المجتمع السوري الأهلي/ الطبيعي (القبيلة والطائفة والإثنيّة العرقيّة) بقيت فاعلة ضمن بنية المجتمع السوري المدنيّة (الأحزاب والنقابات والجمعيات التعاونيّة والاتحادات الطلابيّة وغيرها) بسبب نمط الإنتاج الكولونيالي. ولذلك بقيت الهُويّات ما دون وطنيّة [القَبَليّة والطائفيّة والإثنيّة العرقيّة) والهُويّات ما فوق وطنيّة (العروبة والإسلامية والعلمانيّة) فاعلة، وهذا يعني: أن إقامة

الهُويّات ما فوق وطنيّة (العروبة والعلمانيّة والإسلام السياسي) إنّما تمّ من خلال جماعات مجتمع مدني [الأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات وغيرها) ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع جماعات المجتمع الطبيعي / الأهلي (القَبيلة والطائفة والإثنيّة العرقيّة).

5 مصطلحات البحث الإجرائيّة

5.1.1 الهُويّة الثقافيّة

أن التماثل بين مجموعة من الأفراد في المعايير الثقافيّة، لا يجعلهم على هُويّة ثقافيّة، لأنه شرط لازم غير كاف، فالهُويّة الثقافيّة، تنشأ عندما يقوم هؤلاء الأفراد باستثمار ذلك الاتفاق أو التماثل فيما بينهم بوصفهم جماعة بالتفاعل مع جماعات أخرى بناء على ذلك المعيار المشترك فيما بينهم والمختلف عما يوجد في الجماعات الأخرى[4].

5.1.2 الطائفيّة، القَبَليّة، الإثنيّة العرقيّة.

الطائفيّة سياسة الطبقة البرجوازيّة الكولونياليّة[5] التي تعتمد على شد العصب الطائفي أو القبلي أو الاثني العرقي لربط الطبقات الكادحة بها، وضمان استمرارها في مواقع السلطة العليا، فيبدو المجتمع عندها منقسما بشكل عمودي. ولا نرى فرق نوعي بين الطائفيّة وبين القَبَليّة أو النزعة الإثنيّة العرقيّة.

6 الدراسات السابقة

6.1 تعريف الهُويّة الوطنيّة

يسعى الدكتور حسام عبد الرحمن في بحثه المعنون "**الهوية الوطنيّة السورية، رهانات المعنى وجدليات منطق مصالح الدولة والأمة والعالم**"، المنشور عام 2020، في مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية في جامعة تشرين، إلى تحديد الهُويّة الوطنيّة السورية بقوله: "احتوى الفضاء السياسي السوري – وبشكل مكثف بعد الاستقلال – ثلاث خطابات،

[4] انظر الفتلاوي علي عبد الكاظم كامل. (2012). مقاربة الهُويّة الوطنيّة سوسيولوجيا. *مجلة المنتدى الجامعي*، (4): 127- 162ص144 نقلا عن عزيز حيدر، دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل المستقبل العربي السنة الثامنة عشر العدد 205 آذار مارس 1996 ص -29 30

[5] انظر مهدي عامل، (2003) في الدولة الطائفية، ط3، بيروت، دار الفارابي، ص 234.

عبرت عن ثلاث مرجعيات متنافسة متصارعة ... عربية وإسلامية وشامية[6]" حيث يقصد الباحث بالعربيّة الانتماء إلى الأمة العربيّة جمعاء من المحيط إلى الخليج، بينما الهُويّة الإسلاميّة فتبدو بالانتماء إلى الأمة الإسلاميّة على امتداد العالم باختلاف أعراقها ولغاتها ومجتمعاتها، في حين يحدد الهُويّة الشامية بالانتساب إلى بلاد الشام التي تضم تاريخيّا سورية الحاليّة ولبنان والأردن وفلسطين. وهو من التعاريف الموضوعيّة للهُويّة، والتي تقع على المستوى ما فوق وطني.

في حين تضع الدكتورة إنصاف حمد في بحثها المعنون **"عن الهُويّة الوطنيّة السوريّة محاولة في التعريف وفض الغموض والالتباس**" المنشور عام 2019 ضمن أعمال مؤتمر الهوية الوطنيّة قراءات ومراجعات في ضوء الأزمة السوريّة، في مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، تعريفا منطقيا للهُويّة الوطنيّة السورية، بالحدّ التامّ، وهو التعريف الذي يتألف من الجنس القريب والفصل، ويقول في صيغته المقترحة "السوريّ هو كلّ مواطن من مواطني الدولة السوريّة، يشعر بالانتماء لسورية ويدين بالولاء لها"[7] وتقصد بالمواطنة العلاقة القانونيّة بين الدولة والفرد (بغض النظر عن لغته وعرقه)، والحصول بذلك على جنسيّة هذه الدولة، أمّا الانتماء فهو الصدى النفسي الداخلي الإيجابي لتلك العلاقة والذي يظهر بالمحبة والألفة، وبهذا يكون من التعريفات الذاتيّة للهُويّة، والذي ينسجم مع حدود الوطن السوري، بأن حصرت العلاقة بالدولة السوريّة. وهذا ما لم يتمكن منه التعريف الموضوعي، لكن هذا الطرح سوف يلتقي بسؤال عن كيفية تحويل الانتماء إلى الوطن السوري، بدلا من الانتماء الى القبيلة أو الطائفة أو الإثنية العرقية، إذ يرى البحث أن الانتماءات ما دون وطنيّة موجودة ضمن النسيج السوري لكن إمكانيّة التعالي عليها، أمر ممكن لصالح الانتماء إلى الوطن السوري، حيث "تعمل سياسات الهُويّة هنا على دمج هذه الانتماءات وإزالة التعارض منها لصالح هُويّة مشتركة تعمل لصالح الجماعة"[8] علما أن ذلك لا يعني إلغاء الانتماءات ما دون وطنيّة،

[6] عبد الرحمن، حسام. (2020). الهوية الوطنيّة السورية رهانات المعنى وجدليات منطق مصالح الدولة والأمة والعالم. مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 42 (1): ص674-673.

[7] حمد، إنصاف. (2019). عن الهُويّة الوطنيّة السوريّة محاولة في التعريف وفض الغموض والالتباس. مؤتمر الهُويّة الوطنيّة قراءات ومراجعات في ضوء الأزمة السوريّة، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، سورية، ص23.

[8] حمد، مرجع سابق، ص 17.

بل ضمان عدم تعارضها، مع الانتماء الى الجماعة السوريّة. وسوف نناقش هذا الطرح لاحقا لنجد أن تحقيق الأمر بنيويا في غاية الصعوبة.

كما أن البحثين إذ يحصران الهُويّة بالعلاقة السياسية فقط بعيدا عن العلاقة الجغرافية بالمكان (الأرض) وعن العلاقة الاجتماعية بالمجتمع أو بالإنسان الآخر، يجعلان من التعاريف المطروحة مجتزئة، حيث سنجد أن العلاقة الجغرافية بالأرض السورية عانت من اضطرابات شديدة خلال الاحتلال الفرنسي، حتى تم إنجازها، مثلما عانت العلاقة الاجتماعية بين المكونات أو العناصر الاجتماعية للتلاعب من قبل الاحتلال الفرنسي لخلق الصراع فيما بينها. لكن المسألة لن تنتهي بانتهاء الاحتلال الفرنسي، لأن مرتبطة بنمط الإنتاج الكولونيالي كما سنرى.

6.2 تأثير الهُويّات ما فوق، وما دون وطنيّة على الهُويّة الوطنيّة السوريّة

يرى الدكتور حسام عبد الرحمن أن "الهُويّات المتعددة داخل الدولة والهُويّات العابرة للحدود الوطنيّة تنافس هُويّة الدولة"[9] فعلى سبيل المثال قامت العروبة بدور إيجابي "في تحقيق التماسك والاستقرار في سورية ولكنها أعاقت تطور هُويّة وطنيّة سوريّة مستقلة"[10] لأنها أقصت المكون غير العربي (الكرد والتركمان، وغيرهم) داخل سورية.

وهذا ما تؤكد عليه الدكتورة إنصاف حمد حيث "تشير الدراسات إلى أن الدولة الحديثة، في المنطقة العربية بوجه عام ومنها سورية، لم تنجح في تحييد الولاءات ما دون الوطنيّة أو ما فوقها لصالح الهُويّة الوطنيّة"[11] وتقصد الباحثة بما فوقها العروبة والإسلام وما دونها هي الولاءات القَبَليّة والإثنيّة العرقيّة والطائفيّة. ونحن إذ نوافق على ما قدمته كلا من الدراستين، إلّا أننا نرى أن من واجبنا في الواقع تفسير إعاقة الهُويّات ما فوق، وما دون وطنيّة، تكوين الهُويّة الوطنيّة السوريّة.

6.3 الحل المقترح

للوصول إلى الهُويّة الوطنيّة السوريّة تقترح دراسة عبد الرحمن اشتراك جميع التكاوين الاجتماعية في عملية "تعريف وطنها النهائي، بدلالة حدوده الدوليّة، بدون أن يكون

[9] عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 679.
[10] عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 675.
[11] حمد، مرجع سابق، ص9.

التعريف استبعاديا، لأي من الحساسيّات الإثنيّة، والدينيّة، وضرورة ذوبان جميع التكاوين، في بوتقة واحدة تتمايز بهُويّة وطنيّة"[12] وهذا ما تؤكد عليه دراسة حمد عندما فرقت بين الهُويّة الواحدة والهُويّة الموحّدة حيث تقوم الثانية على التطابق، وتنتهي إلى إقصاء المختلفين، لذلك رأت الدراسة تكوين الهُويّة بالمعنى الأول التي تقبل الاختلاف ولا تقصي المختلفين، فالهُويّة الوطنيّة "تتسم بالتسامح تجاه التنوع الثقافي والنقد والاختلاف"[13] من جهتي أرى أن هذا الحل المقترح من كِلا الدراستين بجمع القبائل والعشائر والطوائف والإثنيات العرقيّة وكلّ المكونات الأخرى للمجتمع السوري، إلى جانب بعضها بعضا للاشتراك في بناء هُويّة وطنيّة مشتركة، وضمان عدم استبعاد إحداها، لا يعطي حلا ناجحا، بل أنه يكرّس الوضع الحالي، لأنّه يحافظ على تلك الجماعات وعلى هُويّاتها الثقافيّة، على حالها، فالمسألة في أساسها من وجهة نظري تكمن في علاقات الإنتاج الاجتماعية، التي تدمج هذه المكونات في جماعة سوريّة، يكون لها هُويّة وطنيّة، كما سيتضح بالتفصيل بعد قليل.

كما يضيف عبد الرحمن شرطا لبناء الهُويّة الوطنيّة السوريّة "بعيدا عن الأوهام التاريخية هُويّة [أن] تمثل الجميع وتجمعهم ولا تفرقهم"[14] ويتفق في هذا مع بحث حمد عندما يقول إن: "التعريف هو للسوريين الآن وهنا، إنه للجماعة السورّية الفعلّية، "المتخّيلة في آن، وهو يتوسل لذلك الجغرافية السياسية لا التاريخ"[15] لأن الجغرافيا توحّد والتاريخ يفرّق، وهنا نتساءل هل من الممكن فعلا استبعاد التاريخ من تعريف الهُويّة؟ أن الذاكرة ركن أساس في تحديد الهُويّة ولا يمكن استبعاد التاريخ من الهُويّة.[16]

وفي دراسة الدكتور علي وطفة المنشورة عام 2002 بعنوان **إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة،** في مجلة المستقبل العربي. التي نتفق معها بأن "الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة في ظل المجتمع المدني يشكل حالة سافرة من التعصب

[12] عبد الرحمن، مرجع سابق ص 677
[13] حمد، مرجع سابق، ص 18.
[14] عبد الرحمن، مرجع سابق، ص677.
[15] حمد، مرجع سابق، ص 24.
[16] انظر ميكشيللي، (1993) الهُويّة. ترجمة: علي وطفة. ط: 1، دار الوسيم. ص 20 -18.

الخالص الذي يفقد مبررات وجوده التاريخي"[17] إلا أننا لا نستطيع أيضا أن نقبل الحل الذي قدمه ف "الناس في المجتمعات الديمقراطية يتجاوزون حدود انتماءاتهم وعشائرهم إلى بناء مجتمع الدولة الذي ينتمون إليه ويرفعون له مشاعر الولاء"[18] أما مبرر الرفض للحلّ يعود جزئيا إلى أنّ الديمقراطيّة تحتاج بدورها إلى شرط تاريخي مناسب.

7 منهج البحث وحدوده

7.1 منهج البحث

درست في البحث ظاهرة الهُويّة الوطنيّة من خلال أربعة محاور، المحور الأول: هو المحور الزمني التاريخي حيث حاولنا أن نتلمس الظاهرة في تطورها عبر الزمن، والمحور الثان: هو محور الجماعة التي تعبر عن ذاتها بسمات وخصائص واضحة تميزها عن غيرها، من الجماعات الأخرى القريبة والبعيدة عنها، والمحور الثالث: كان محور المساحة الجغرافية التي تسيطر عليها هذه الجماعة بالهُويّة المعبرة عنها، فهل كانت تمتد على المستوى الوطني، أم على ما يعلو المستوى الوطني، أو على ما يتدانى عن المستوى الوطني، أما المحور الرابع: فكان محور التقسيم الطبقي للجماعة أو للمجتمع السوري، وقد تفاعلت هذه المحاور وتداخلت لتكوّن موضوع بحثنا.

وقد استعان البحث بالمنهج الماركسي (المادي الجدلي التاريخي)، حيث أننا قاربنا المسألة في صيرورة تطورها، عبر المراحل انطلاقا من مرحلة التنظيمات العثمانية إلى مرحلة المملكة السورية العربية ثم مرحلة الاحتلال الفرنسي ثم مرحلة الاستقلال، محاولين استقراء العناصر الاجتماعية الفاعلة لمجتمع الجزيرة السوريّة، في مواقعها الطبقيّة، بعلاقاتها الاجتماعيّة الاقتصاديّة السياسيّة الثقافيّة.

[17] وطفة، علي اسعد. (2002) إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة. مجلة المستقبل العربي. (282): ص 102.
[18] وطفة، مرجع سابق، ص104.

7.2 حدود البحث المكانية والزمانية:

يتحدث الجغرافيون والمؤرخون عن أقليم الجزيرة المتكون بين نهري دجلة والفرات[19] على أن الجزيرة السورية هي القسم الأوسط من إقليم الجزيرة الفراتية التاريخي كما تحدث عنها المؤرخون، غير أنها لم تتحدد بشكل نهائي دفعة واحدة، لا سياسيا ولا اجتماعيا، بل خضعت "للتفاوض والابتزاز بين دول الانتداب فرنسا وبريطانيا ودولة تركية الحالية وريثة الإمبراطورية العثمانية الإسلامية، من خلال اتفاقيات ومعاهدات أهمها معاهدة لوزان 1923 التي أنهت الدولة العثمانية قانونيا، ولم ينته تحديد حدود الجزيرة السورية إلا من خلال ترسيم الحدود السورية – العراقية، والحدود السورية – التركية بين عامي 1929 و1933"[20] تبلغ مساحة الجزيرة السورية 76010 كم مربع أي ما يشكل 41 بالمئة من مساحة الجمهورية العربية السورية.

8 المناقشة والتحليل

8.1 الهُويّة الوطنيّة باعتبارها هُويّة ثقافيّة

تُعَد الهُويّة علاقة التماثل والتشابه بين أفراد، بالنسبة لعلاقة أو لمجموعة من العلاقات البيولوجية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافيّة أو الدينية أو المكانية الجغرافية، كما يمكن أن يكون التماثل بين الأفراد أنفسهم بوجود فاصل زماني (بين الماضي والحاضر) فيقال عندها إنّهم يمتلكون هُويّة.

كما تُعَد القبيلة جماعة إنسانيّة تقوم العلاقة بين أفرادها على رابطة القرابة الدمويّة، بحيث يمكن النظر إليها على أنّها أسرة كبيرة، وهي بذلك من زمرة العلاقات الموروثة، فهؤلاء الأفراد متماثلين في علاقة النسب أو القرابة الدموية، وعلى هذا نستطيع أن نتحدث عن هوية ما، بين أفراد القبيلة الواحدة، وتظهر هذه الهُويّة من خلال مجموعة من المفاهيم الأخلاقيّة والعادات والتقاليد الخاصّة، التي يمكن اعتبارها ثقافة فرعيّة.

كذلك نجد أنّ الطائفة جماعة إنسانيّة، تقوم الهُويّة بين أفرادها على أساس التماثل والتشابه في تأويل مختلف جزئيا أو كليّا لنص مقدس، عن بقية الأجزاء الأخرى المكونة

[19] انظر باروت، محمد جمال. (2013). التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية. ط: 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص24.

[20] باروت، مرجع سابق، ص 43.

للنسيج العام، فهي جزء من كل، بحيث يمكن اعتبارها أيضا ثقافة فرعيّة، وهي أيضا من زمرة العلاقات الموروثة.

وننطلق في بحثنا من تحديد الثقافة على أنها "كيفية تصنيف للتمايز نحن / هم قائمة على الاختلاف الثقافي"[21] فالهُويّة الاجتماعيّة دمج وإقصاء في آن معا: إنها تحدّد الجماعة (الأشخاص المتماثلين في سمة ما) وتميّزها عن الجماعات الأخرى (الأشخاص المختلفين عن الأشخاص السابقين، في السمة ذاتها). إذ أنّ لكلّ جماعة هُويّة تتناسب مع تعريفها الاجتماعي، هذا التعريف يجعلنا قادرين على تحديد موقعها الاجتماعي ضمن الكلّ الاجتماعي. غير أنه ولئن كان لمفهومي ثقافة وهُويّة ثقافيّة وإلى حد كبير مصير مترابط فإنه لا يمكن المطابقة بينهما بلا قيد ولا شرط[22] بمعنى أنه إذا كان لكل جماعة ثقافة، فليس لكلّ جماعة هُويّة ثقافيّة، إذن متى نقول عن جماعة أنها ذات هُويّة ثقافيّة؟ عندما تحقق الشروط الواجبة لتعريفها كجماعات إثنية ترتبط جميعها بالثقافة المشتركة لأفراد الجماعة، "الشرط الأول، أن ينظر الآخرون إلى هذه الجماعة على أنها متميّزة بعناصر عدة، ومنها الثقافة. الشرط الثاني، أن ينظر أفراد الجماعة إلى أنفسهم على أنهم يتميزون بهذه العناصر. الشرط الثالث، أن تشكل الثقافة المشتركة محورا تتمركز حوله نشاطات أفراد الجماعة وفعالياتهم"[23] بعبارة أوضح أن يكون لديهم أولا وعي بالاختلاف الثقافي، وثانيا أن يؤكد الآخرون لهم هذا الاختلاف الثقافي، وثالثا إرادة استثمار ذلك الاختلاف في فعالياتهم جميعها. حيث يمكن أن يكون لدينا اختلافات ثقافية، لكننا لا نعيها، عندئذ لا تكون لدينا هُويّة ثقافيّة.

وما قلناه عن هوية القبيلة والطائفة نستطيع أن نسحبه على هوية الحزب السياسي والنقابة والجمعية وكلّ منظمات المجتمع المدني، التي نجد أنّ الهُويّة فيها تقوم على علاقة التماثل والتشابه بين أفرادها من حيث جملة الأفكار السياسيّة أو المصالح العماليّة الطبقيّة، أو غيرها من العلاقات، التي ظهرت من خلال أفكار العروبة والاشتراكية

[21] كوش، د. (2007) مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة: منير السعيداني. ط: 1، المنظمة العربية للترجمة. ص149.

[22] كوش، مرجع سابق، ص148

[23] الفتلاوي، علي عبد الكاظم كامل. (2012). مقاربة الهُويّة الوطنيّة سوسيولوجيا. مجلة المنتدى الجامعي، (4): ص 144. نقلا عن حيدر، 1996، ص29.

العلمانيّة والإسلاميّة. فالارتباط بين الهُويّة الثقافيّة والوضع الطبقي أمر تؤكده دراسة استقصائية عن علاقة شعور الطلاب الموارنة بالانتماء القومي والانتماء الطبقي. إذ أن "الطلاب الموارنة من أصول طبقية فقيرة أو دون المتوسطة أكثر إحساسا بهُويتهم العربيّة من الطلاب الموارنة من أصول برجوازية متوسطة وعليا"[24] بمعنى أن الطبقة يمكن أيضا أن تكون جماعة تمتلك هُويّة ثقافيّة.

8.2 الجماعات / الهُويّات السوريّة في مرحلة الاحتلال العثماني

فإذا نظرنا إلى الهُويّات الثقافيّة وعلاقات التفاعل فيما بينها، في المرحلة العثمانيّة، نجد حالات شديدة من التداخل حيث نجد "ما يمكن تسميته العرب – الأكراد مثل الملليين وعشائر الجوالة الطائيّة والمحلميين وأطراف شهر، والتركمان – الأكراد مثل عشيرة بينار علي والأرمن–العرب (كان قسم كبير من أرمن ماردين كاثوليك لكنهم لا يتكلمون إلا اللغة العربيّة) والأرمن–الأكراد (كان هناك عدد كبير من الأرمن في بعض البلدات والقرى ولا سيما في بلدة ميافارقين التاريخيّة لا يتكلمون إلا اللغة الكردية) والسريان – العرب –الأكراد مثل أهل الكولية والقصوارنة الذين التجأ قسم منهم الى سورية بعد المذابح التركية في سنوات الحرب العالميّة الأولى ثم إلى الجزيرة السوريّة في أواخر العشرينات والنصف الأول من الثلاثينات فكانوا سريانا (معظمهم سريان أرثوذكس وقلة سريان كاثوليك) وعربا تمثل العربية اللغة لغتهم الأم وأكرادا من الناحية الأنثروبولوجية حيث تتشابه عاداتهم مع الأكراد في كل شيء اللباس والفنون والأعراس والطبخ. وهناك الأشوريون– الأكراد – الأرمن الذين كانت لغتهم السورث نفسها مزيجا من اللغات السريانية –الكردية –الأرمنية بل كانت هناك وحدة في الخصائص الإثنوغرافية بين الأشوريين والأكراد بحيث يصعب الفصل بينهم وفق هذه الخصائص"[25] هذا التداخل والتمازج كان موجود أيام الإمبراطورية العثمانية، التي ساد فيها نمط الإنتاج الإقطاعي،

[24] بركات، حليم. (1998). المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي. ط: 6، مركز دراسات الوحدة العربية. ص123.
[25] باروت، مرجع سابق، ص241-239.

وحتى في النمط الرأسمالي في أوربا، نجد التمازج بين الأعراق واللغات والطوائف، والجميع يخضع للقانون، ويقيم علاقة جيدة مع الدولة الوطنيّة الأوربية، فالفوارق الثقافيّة ليست فوارق سياسية، والدولة لا تمارس سياسة طائفيّة، بينما الدولة الوطنيّة السورية بحكم كونها في نمط الإنتاج الكولونيالي مجبرة على ممارسة سياستان طائفيّة وقومية، علما أن هاتين السياستين وجهان لعملة واحدة، في هذا الشرط.

هذا التداخل بين ثقافات هذه الجماعات المختلفة عرقيّا ولغويّا ودينيّا وطائفيّا نتج في تقديرنا عن تساويهم في الإقصاء السياسي، وهو نمط من الهُويّة السلبيّة، فجميعهم متماثلين في كونهم مبعدين عن الدولة العثمانية، الأمر الذي مهّد لتداخلهم فيما بينهم، فالشأن السياسي كان يقوم على التصنيف القائم على العامل الديني، فالجماعة المسلمة كانت هي الممثلة في أجهزة الدولة السلطانية العثمانية، بمعنى أن التصنيف إلى جماعات ثقافيّة (على أساس العرق واللغة) في العصر الوسيط كان ضعيفا جدا، لذلك كانت الجماعات الطائفيّة المسلمة والجماعات المسيحية مُبعَدة من مراكز القرار السياسي الاجتماعي، أو يمكن القول أنّهم كانوا في حالة اغتراب سياسي، ونقصد بالاغتراب السياسي هنا، أن الدولة العثمانية لم تكن تمثّل أي من الأقليات الطائفيّة المسلمة أو المسيحية، أي كانت بعيدة أو مبعدة عن الدولة، من جهة ومن جهة أخرى كانت تتسلّط عليها وتتحكم بها.

لكن بعد التحرّر من الاحتلال العثماني، تغيرت معيار العلاقة مع الدولة وأجهزتها، وأصبح العمل السياسي يقوم على تصنيف جديد للجماعات الفاعلة والممثّلة في الدولة، بمعنى أن عملية التصنيف تغيرت لأغراض سياسية فتمّ إدخال عامل العروبة، لإدخال الجماعات العربية إلى المشهد السياسي، كما أُدخِل عامل العلمانيّة لإدخال الجماعات الطائفيّة المسلمة والمسيحية إلى المشهد السياسي أيضا.

8.3 الجماعات /الهُويّات السوريّة في مرحلة الاحتلال الفرنسيّ

8.3.1 الجماعة /الهُويّة الوطنيّة السوريّة

إذا عدنا الى البحث في التكامل الاجتماعي من زاوية الدولة الوطنيّة؛ في جذوره السياسية، سنجد أن معاهدة لوزان[26]، التي كرّست انحلال الدولة العثمانية قانونيّا، وأنشأت على أنقاضها الدول القوميّة المستقلة، أو الدول الخاضعة لفترة انتقاليّة، وفقا لنظام الانتداب، قد قررت "مصير سكان الأراضي المنفصلة عن السلطنة العثمانية عبر مبدأين أساسيّين هما: تكريس الحدود السياسيّة السياديّة أو الدولتيّة، ومبدأ الجنسيّة (الناسيوناليتيه) المرتبطة بـ (هُوّية) الدول الجديدة، التي أنشأتها المعاهدة، أو نتجت منها، أو رسمت حدودها باعتبارها بديلا من الجنسية العثمانية السابقة، وأُضيف إليها بند ثالث هو حقوق الأقليات"[27]

أما من حيث الحدود السياسية لسورية فقد تنازلت فرنسا لتركيا عن الكثير من المناطق والأقضية التي كانت تتبع لسورية وفقا لاتفاقية سيفر[28]، حيث "كانت معظم هذه المناطق وهي كيليكيا والجزيرة العليا (مرعش وأورفه وماردين وسعرت وكلس وعينتاب تعتبر بالنسبة إلى السوريين أراضي سوريّة تاريخيا ... وكانت ولاية حلب تمتد امتدادا كبيرا في

---

[26] اتفاق سلام تم توقيعه في مدينة لوزان السويسرية في الرابع والعشرين من شهر يوليو عام 1923 بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا، من جانب؛ وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، من جانب آخر. ونصت بنود المعاهدة على استقلال تركيا وتحديد حدودها، كما نصت كذلك على حماية الأقليات المسيحية اليونانية الأرثوذكسية في تركيا، وكذلك حماية الأقليات المسلمة في اليونان.

[27] باروت مرجع سابق ص 174-173.

[28] هي واحدة من سلسلة معاهدات وقعتها دول المركز بتاريخ 10أغسطس 1920 عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وقد كانت مصادقة الدولة العثمانية عليها هي المسمار الأخير في نعش تفككها وانهيارها بسبب خسارة قوى المركز في الحرب العالمية الأولى، وتضمنت تلك المعاهدة التخلي عن جميع الأراضي العثمانية التي يقطنها غير الناطقين باللغة التركية، إضافة إلى استيلاء الحلفاء على أراض تركية، فقُسِّمت بلدان الشرق الأوسط حيث أخضعت فلسطين للانتداب البريطاني ولبنان وسوريا للانتداب الفرنسي .وقد ألهبت شروط المعاهدة حالة من العداء والشعور القومي لدى الأتراك، فجرّد البرلمان الذي يقوده مصطفى كمال أتاتورك موقّعي المعاهدة من جنسيتهم ثم بدأت حرب الاستقلال التركية التي أفرزت معاهدة لوزان حيث وافق عليها القوميون الأتراك بقيادة أتاتورك؛ ممّا ساعد في تشكيل الجمهورية التركية الحديثة.

ما يسمى الآن تركيا، حيث أن لواءين من الألوية الثلاثة، وأحد عشر قضاء من الأقضية ال21 التي تألفت منها الولاية ضمت بعد الاتفاقية الى تركيا."[29]

أما من حيث الهُوّية فقد "اعتمدت معاهدة لوزان في تقرير الجنسية نظام السكن، وليس الهُوّية الثقافيّة أو اللغويّة أو القوميّة، وبمقتضى المواد (30–36) سيصبح الرعايا الأتراك المقيمون في الأراضي، التي فصلت عن تركيا بموجب هذه المعاهدة حكما وقانونا رعايا الدولة، التي انتقلت إليها هذه الأراضي، لكنها فتحت باب الاختيار"[30] فمعيار السكن يصلح لعبور الفوارق، اللغوية والمذهبية والعرقية، وهو أحد الاحتمالات التي قامت سلطات الانتداب باختياره لإنشاء الهُوّية السوريّة، بما هي هُوّية وطنيّة، وهو المعيار الأنسب ربما، بمواجهة معايير العرق واللغة والطائفة التي لا تنسجم مع حالة سورية، لأنها تتكون من مكونات اجتماعية مختلفة من حيث اللغة والعرق والدين والطائفة.

لقد قامت معاهدة لوزان بتعيين حدود للدول المكونة حديثا وبهذا منحت "شعوب هذه الدول جنسية وطنيّة خاصة تمثل الرابط بين الدولة والأرض والشعب (الأمة)، في كيان سيادي واحد موحد، على غرار تنميط نموذج الدولة – الأمة الأوربي، لمفهوم الجنسية بوصفه مأسسة للهُوّية والمواطنة"[31] لتحل مكان الجنسية العثمانية، التي وضعها العثمانيون في مرحلة التنظيمات الثانية (1858–1909) والتي كانت تسعى إلى تحويل دولة إمبراطورية، ذات عصبية عامة عثمانية، إلى دولة – أمة عثمانية متعددة القوميات.

قام الفرنسيون باعتماد نظام السكن لتكوين الهُوّية الوطنيّة، بشكل رسمي، لكنهم بشكل فعلي اعتمدوا على معايير اللغة والطائفة والإثنية العرقية لتكوين الهُوّية الثقافيّة ما دون وطنيّة، ومن ثم حوّلوها لهويّة سياسيّة، وبهذا كان عند الفرنسيين سياستان متناقضتان فيما يتعلق بالهُوّية، تقوم الثانية منهما بتقويض الأولى.

[29] باروت مرجع سابق ص177-176.
[30] باروت مرجع سابق ص180.
[31] باروت مرجع سابق ص179.

8.3.2 الجماعات /الهُويّات السوريّة ما دون وطنيّة

8.3.2.1 الجماعات السوريّة

في ظاهر الأمر، ارتبط استقبال السلطات العسكرية الفرنسيّة في الجزيرة للهجرات الكردية والكلدانية والآشورية والسريانية وغيرها من الجماعات /القبائل، بعوامل إنسانيّة، بينما كان باطنها مرتبطا، بالسياسات الإثنية الفرنسية، المعدة مسبقا لإعمار الجزيرة، والتي صيغت بين عامي 1920– 1923 بهدف "تشكيل كيان استيطاني كردي– كلدو –آشوري متفرنس فيها، لمواجهة الحركة الوطنيّة المتركزة في المدن الداخلية السوريّة"[32] فقد كان الهمّ الأكبر للسلطات الفرنسيّة تحطيم الحكم العربي، ومن أجل ذلك سعت إلى تجزئة سورية إلى "دويلات وألوية مستقلة ذاتيا على أسس طائفيّة ومذهبيّة أو ذات نظام استقلالي خاص، هي حلب، ودمشق، ودول العلويين، والدروز، ولبنان الكبير، ولواء إسكندريون، مع مشروع لدولة كلدو–آشورية ولدولة بدوية عربية، ولاحتمال كيان كردي (ملّي) في الجزيرتين العليا والوسطى السوريّة"[33]

8.3.2.2 عملية التحضر

أهملت السلطات الفرنسية، تطوير البادية في الجزيرة، في حين صبت تركيزها على تطوير الزراعة، وبناء القرى والبلدات، وتعزيز الثروة الحيوانيّة، وهذا ما مثل حافزا كبيرا للتحضر، فقد "تحولت سلطة الانتداب مع إصدارها قانون الجزيرة العليا، في عام 1926 إلى لاعب قوي ونشط"[34] وقد تمكنت السلطات الفرنسية بهذا من ضبط الصراعات العشائرية، والسيطرة عليها بل والتلاعب بها، من خلال استخدام كل عشيرة ضد الأخرى، حين الضرورة، وعزل رؤساء العشائر الرافضين للسياسات الفرنسية، أو الموالين للأتراك، أو للبريطانيين. كما قام الفرنسيون بدمج "العشائر في الحياة السياسيّة وتمثيلها في مجلس النواب وربط السياسة الضريبية بمستوى أوضاعها وضبط أسلحتها وتنقلها"[35]

وأدى عمل سلطات الانتداب الفرنسي إلى تطوير نمط الإنتاج، وإلى تكوين تقسيم طبقي، من درجة ما، في الجزيرة، إذ بدأ التنافس على ملكية الأرض، ما بين شيوخ العشائر، ولا

[32] باروت مرجع سابق ص243.
[33] باروت مرجع سابق ص243.
[34] باروت مرجع سابق ص343.
[35] باروت مرجع سابق ص343.

سيما الرعوية– الزراعية منها، وبهذا "تحول رؤساء العشائر رسميا إلى ملاك عقاريين ... وهذا هو أصل نشوء الملكية الكبيرة في الجزيرة حيث كان رئيس العشيرة هو الملاك الفعلي لأراضيها."[36]

وأدى استخدام الأرض باعتبارها أداة سياسية بيد السلطات الفرنسية، من أجل تطويع العشائر وإخضاعها، إلى تخلّي سلطات الانتداب الفرنسي في الجزيرة، بل وفي سورية كلها عن مبدأ تشجيع الملكية الصغيرة، لمصلحة الملكيات الكبيرة والمتوسطة، التي استأثر بها الأعيان، وفق قربهم أو بعدهم من السلطة، وفي مجال عامي 1939 ,1938 بيّن تقرير صادر عن السلطات الفرنسية، عن أن "الملكية الصغيرة (10 هكتارات) لا تشكل أكثر من 5 في المئة من مساحة الأراضي المستثمرة في الجزيرة مقابل 52 في المئة للملكيات المتوسطة (10 – 100 هكتار) و34 في المئة للملكيات الكبيرة (أكثر من 100 هكتار)"[37]

والآن، إذا أردنا أن نعرض صورة تمثل المجتمع الجزراوي، أبان الاحتلال الفرنسي، لوجدنا الصورة التالية "المدن – البلدات التي نمت في عملية الهجرة من شمال خط سكة الحديد في تركيا إلى جنوبها في سورية مسيحية وأرمنية ويهودية بدرجة أساسية، وكان العرب المسلمون فيها ممن يتحدرون من المدن السوريّة الأخرى، لا من الأصول البدوية المحلية أو من أعيان العشائر المحلية ورؤسائها، بينما كان الريف المستقر كرديا بصورة أساسية في حين كانت السهوب عربية مؤلفة من بدو وأنصاف حضر"[38]

8.3.2.3قومنة السلطات الفرنسية للهُوّيات ما دون وطنيّة

قامت فرنسا بقومنة الهويات الثقافيّة الموجودة في سورية عموما، وفي الجزيرة السوريّة خصوصا، فما قومنة الهُويّة؟ إنها تحويل الهُوّية الثقافيّة إلى هُوّية سياسية، أو بعبارة أخرى جعلت من العلاقة الثقافيّة علاقة سياسيّة. بحيث أن بوابة التمثيل السياسي في أجهزة الدولة كان الهوية الثقافيّة، وهو ما يمكن تسميته أيضا بالسياسة الطائفيّة، كما سيبدو بعد قليل.

[36] باروت، مرجع سابق، ص325
[37] باروت، مرجع سابق، ص331
[38] باروت، مرجع سابق، ص367

8.3.2.3.1 إحياء الهويّة الكرديّة وقومنتها

فمن حيث العلاقة مع الهُوّية الكرديّة قامت السلطات الفرنسيّة بتشجيع التطور القومي للأكراد، وبرزت آثار هذه السياسة مباشرة في ثلاث "تطورات: هي إصدار مجلة هاوار، وإنشاء الجمعية الخيرية الكردية الكبرى في الجزيرة، واعتماد الأبجدية اللاتينية للغة الكردية (الكرمانجانية)"[39] وقد قام الفرنسيون بذلك بسبب مقاومة تطلعات الوطنييّن السورييّن، لإنهاء الاستعمار الفرنسي.

8.3.2.3.2 تصنيع الهوية الكلدو–آشورية وقومنتها

أما ما يخص التعامل مع الآشوريين والكلدانيين فقد صنع المستشرقون الفرنسيون "عام 1919 اسم الكلدو–أشوريين (للتوحيد بين الآشوريين النساطرة والكلدان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس والكاثوليك)"[40] واستخدموهم في إطار سياستهم الإثنية المتعددة التي تقوم على ضرب هذه الهويات بعضها ببعض في فرقهم العسكرية لقمع الفئات الأخرى من السورييّن.

8.3.2.3.3 تغيير الهُويّة الأرثوذكسيّة إلى كاثوليكيّة

كذلك قام الفرنسيون بتغيير الهُوّية الدينيّة للسريان، فقامت بعملية كثلكة للسريان المتنقلين من تركيا الى سورية، في أواخر العشرينات من خلال استغلال فقرهم وضعفهم، وهذا ما يمثل نوعا من سياسة فرنسية بـ "استغلال الانقسامات التقليدية المندلعة، في الثلاثينيات في الكنيسة الأرثوذكسية السوريّة، أحد منافذ تدخل السلطات الفرنسيّة، وتلاعبها بها في الفضاء الأرثوذكسي"[41]

8.3.2.3.4 قومنة الهُويّة الأرمنيّة

كما شكّل الأرمن حزبين قومييّن هما الطاشناق والهنشاق، وقد تميز الأرمن الطاشناق بالتحالف مع سلطات الانتداب بمواجهة الحركة الوطنيّة، حيث قام الفرنسيون بـ "دعمهم بالمال، وتعيينهم في الشرطة والدرك والتحري ودوائر الأمن، ورعاية منشوراتهم ضد

[39] باروت مرجع سابق ص389
[40] باروت مرجع سابق ص200
[41] باروت مرجع سابق ص411

الوطنيين، وضد خصومهم من الأرمن، وهم حزب الهنشاق"[42] الذين وقفوا مع الوطنيّين السوريّين في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي.

8.3.3 الجماعة / الهُويّة ما فوق وطنيّة (القوميّة العربيّة)

وإذا ما كانت علاقة الفرنسيين بالقوميات الكرديّة والأرمنيّة علاقة دعم ومساندة، فإن علاقتها بالقوميّة العربيّة، كانت علاقة عداوة وصراع، من خلال الاعتقال للقوميين العرب، وإرهابهم وملاحقتهم، حيث قاوم الفرنسيون بقمع الثورة السورية الكبرى وملاحقة قائدها سلطان باشا الأطرش وإجباره على اللجوء إلى الأردن ثم إلى السعودية، ومن خلال تشجيع المشاريع الانفصالية في الجزيرة، فقد دعمت الاستخبارات الفرنسية الانفصاليين الكرد والكلدو –آشوريين في الجزيرة. ففي النتيجة "فإن الهجرتين الكردية والكلدو – أشورية من تلك الهجرات تمتعا بسبب التحريض الفرنسي بخصائص المشكلات القوميّة الانفصالية في الثلاثينيات في سورية"[43]

8.4 الجماعة /الهُويّة (ما فوق وطنيّة) في مرحلة الاستقلال

انتهى الفعل الإمبريالي المباشر وبدأ عصر التدخل الإمبريالي غير المباشر وورثت الدولة السوريّة هُويّات طائفيّة وإثنية وعرقيّة مقومنة، فكيف تعاملت الدولة الوطنيّة السوريّة معها؟ سيّما مع استمرار التدخل الإمبريالي من خلال الانقلابات العسكريّة أو ما يعرف بالاستبدال الطبقي. لقد ورثت الدولة الوطنيّة في سورية تلك الحالة التي تحدثنا عنها أعلاه. من الانقسامات والتشظي في الهُوّية العامة والتشدد في التمسك بالهُويّات ما قبل وطنيّة من جهة ومن جهة أخرى تبني أفكار وأيديولوجيات غربية، أي التكيّف مع الهُوّية الغربية الفرنسية الأوربية وتبني بعض أفكارها.

8.4.1 العروبة أو القوميّة العربيّة

العروبة أو الهُويّة العروبيّة أو القوميّة العربيّة تعني بناء على ما سبق الأشخاص المتماثلين في العروبة، وهذه ترجع بدورها إلى تماثلهم في استخدامهم للّغة العربيّة، وقد انتشرت الأيديولوجية القوميّة بداية في المركز العثماني؛ أي الآستانة من خلال جمعية

[42] باروت مرجع سابق ص 304
[43] باروت مرجع سابق ص245

الاتحاد والترقي، التي اعتمدت سياسة التتريك، وإبعاد الأعيان السوريين من مراكز الحكم العليا مما استفزهم، ودفعهم على قبول العروبة كأيديولوجية سياسية[44] وهذا ما حدث مع الكرد أيضا، لذلك تكونت القوميّة الكردية بموازاة القوميّة العربيّة.

قامت الأيديولوجية القوميّة العربيّة على أسس متنوعة منها اللغة والتاريخ المشترك أي أسس ثقافيّة. فـ "أس الأساس في تكوين الأمّة وبناء القومية هو: وحدة اللغة ووحدة التاريخ"[45] وقد فعل الكرد والآشوريين المثل. حيث "ارتبطت حركة تجديد اللغة وتجذيرها القومي باندلاع حركة القوميات في العالم العثماني، ووفق علاقة اللغة ببناء مفهوم الأمة، أتى مشروع آل بدرخان من الناحية الزمنية في المرتبة الثالثة داخل هذه الحركة العامّة، بعد الحركة التركية العثمانية للعثمانيين الجدد، وحركة الأحياء اللغوي والثقافي العربي"[46]

تنظر الفلسفة الماركسيّة إلى المسألة القومية بكونها وسيلة لتوحيد السوق الخاص بالطبقة البرجوازية واحتكاره لنفسها بمعنى أن "توحيد المناطق القومية (بعث اللغة، اليقظة القومية، الخ) وإنشاء الدولة القومية هما ضرورة اقتصادية"[47] إذن المسألة في العمق مسألة توحيد السوق الداخليّة، بينما على السطح توحيد المجتمع على أساس اللغة، أو إرادة العيش المشترك، الأمر الذي سيصب في مصلحة الطبقة البورجوازية بالنهاية.

لم تستطع الطبقة البرجوازية الكولونيالية السوريّة القيام بتوحيد السوق السوريّة تحت قيادتها، ولا تحقيق التماسك والتكامل بين مكونات هذه السوق، ولا احتكار هذه السوق لنفسها، والسبب هو تبعيتها العضويّة للبرجوازيّة الفرنسيّة. فبقيت الأيديولوجية القوميّة مسألة فكريّة نظريّة نشطة في المجال السياسي بعيدا عن المجال الاقتصادي، بعبارة أوضح حدث انفصال بين السياسي والاقتصادي، فتمكنت من مقاومة الاحتلال الفرنسي سياسيا، لكنها لم تستطع القطع معه اقتصاديا بشكل نهائي فبقيت مرتبطة به، وهذا ما شكّل حالة من الانسداد في الأفق، حيث تشظّت تلك الطبقة إلى الأجنحة المكوّنة لها، فعبر كل جناح عن نفسه بهُويّة ثقافيّة مختلفة، وتحول الصراع إلى صراع هُويّات ما

[44] خوري فيليب. (1993). أعيان المدن والقومية العربية. ترجمة: عفيف الرزاز. ط:1، مؤسسة الأبحاث العربية، ص 99-89.

[45] الحصري، ساطع. (1959). ماهي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات. دار العلم للملايين، ص210.

[46] باروت، مرجع سابق، ص392.

[47] لينين، ف. (1972) نصوص حول المسالة القومية. ترجمة: جورج طرابيشي. ط: 1، دار الطليعة، ص114.

دون وطنيّة، لكن بلبوس ما فوق وطني، فرض نفسه على الهُويّات ما دون وطنيّة، حيث أن الصراع العلماني والإسلامي السياسي، كان يضمر الصراع العشائري والطائفي.

8.4.2 العلمانيّة والإسلام السياسي

انقسمت الجماعات الثقافيّة المكونة للنسيج الاجتماعي السوري بين طرفين: الأول الأقليّات العرقية والدينية، تبنت العلمانيّة، بدافع حفظ البقاء، لحفظ بقاءها أمام الأغلبيّة المغايرة بالدين أو بالطائفة، والتي كانت تهيمن على الدولة ومؤسساتها، فوجدت الأقليّات في هذه الأيديولوجيا الجديدة فرصة لتأكيد ذاتها، وحفظ وجودها، لكن العلمانيّة كانت في أوربة أيديولوجيا طبقيّة بامتياز، صنعتها الطبقة البورجوازية لمواجهة الطبقة الأرستقراطيّة الإقطاعيّة التي استخدمت نظريات سياسية دينية، استفادت منها الطبقة الأرستقراطيّة سياسيّا، في حين أننا نجد أن العلمانيّة أيديولوجيا تبنتها الأقليّات الدينيّة (الإسلاميّة والمسيحيّة) لتواجه الأغلبيّة المسلمة المهيمنة على الدولة، بعبارة أكثر وضوحا وجدت الطبقة العليا في هذه الأقليّات، في العلمانيّة فرصة للوصول إلى السلطة، فهي على الرغم من كونها من كبار الملاك العقاريين أو كبار التجار في المجتمع، إلا أنّها مستبعدة وتابعة لأعيان المدن المسلمين السنّة، المهيمنين تاريخيا على مؤسسات الدولة، إذ "لا يمكن اعتبار عائلات المسيحيين واليهود الأكثر نفوذا في دمشق جزءا من الزعامة السياسية الفعلية للمدينة، على الرغم من كونها زعيمة في طوائفها"[48]. في حين رد الجناح المتضرر من الأعيّان من تطبيق العلمانيّة، بأن فَعَّل الهُويّة الدينية الإسلامية، وبهذا تحولت الهُوّية الدينية إلى هُوّية سياسية، ويبدو عندها ظاهريا أن الأغلبيّة الاجتماعية أصبحت تمارس سياسة الأقلية الطائفيّة.[49] وهو في رأينا ليس حقيقة المسألة، فليس جميع الأفراد، الذين هم ثقافيّا (مسلمين سنّة) يتبنون هُويّة ثقافيّة دينيّة (إسلام سياسي).

العلمانيّة والإسلام السياسي، وكلتاهما أيديولوجيتان متناقضتان، تحققان مصالح اقتصاديّة سياسية ثقافيّة، إذ بدأت بعض الجماعات السوريّة باستخدام العلمانية أو الإسلام السياسي لتفسير العالم وكمنهج عمل يحدد لها سلوكها، فبدأ الصراع بين العلمانيين والإسلاميين

[48] خوري، مرجع سابق، ص80

[49] غليون، برهان. (2012) المسألة الطائفيّة ومشكلة الأقليّات. ط: 3. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 28-26.

السياسيين من حينها بوصفه صراع هُويّة، وما هو في الواقع إلا ظاهر المسألة، في حين أنّها في العمق انسداد الأفق للطبقة البرجوازية الكولونيالية السورية، كما سنرى.

8.5 الطبقة الرأسماليّة في الجزيرة السوريّة:

وفي أواخر مرحلة الانتداب، تكونت طبقة من كبار الملاكين في الجزيرة، ففي أوائل الأربعينيات "استفاد شيوخ العشائر أكبر استفادة من مرسومي المفوض السامي 132 لعام 1940 و141 لعام 1941 اللذين أتاحا لرؤساء العشائر نظاما خاصا، يمكنهم من زراعة أراضي الدولة العامة غير المسجلة ضمن أملاكها الخاصة، خارج المعمورة، وتملكها بعد سنتين من إحيائها، ما شكل الأساس الحقيقي لتكون طبقة كبار الملاك في الجزيرة السوريّة وباديتها"[50] وقد شاركت هذه الطبقة ممثلة برؤساء العشائر وشيوخها في الانتخابات البرلمانية وأصبحوا نوابا.

تتكون الطبقة البرجوازية السوريّة من جناحين الأول كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين صنعتهم فرنسة من شيوخ العشائر العربية والكردية الذين سكنوا في الريف في الجزيرة السوريّة والثاني كبار التجار، الأرمن المسيحين واليهود الذين سكنوا في المدن الجزراوية، والمرتبطين بكبار تجار حلب المرتبطين بدورهم بالبنية الفرنسية، وكلا الجناحين يعد امتداد عضوي للأرستقراطية الإقطاعيّة السوريّة. فالتبعية الكولونيالية تعني أن البنية الاستعمارية تقوم بتفكيك البنية الأرستقراطية و"تحافظ على عناصر بنيوية كثيرة فيها، وتوحد بينها في إطار بنيوي جديد هو إطار التبعية الكولونيالية"[51] حيث أن تحطيم علاقات الإنتاج السابقة بشكل ثوري عملية لم تقم بها البورجوازية عندنا، قبل أن يبدأ التغلغل الاستعماري، والأكثر أهمية هنا أن الاستعمار نفسه لم يقم بها على الرغم مما قام به من تفكيك لعلاقات الإنتاج السابقة، بل "كان بالعكس عائقاً في وجه ذلك، لأنه كان في الحقيقة يرسخ وجود هذه العلاقات في شكل تفكيكه وتحويله لها"[52]

---

[50] باروت مرجع سابق، ص541

[51] عامل مهدي. (1980) مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. ط:3، دار الفارابي. ص266

[52] عامل مهدي. (1980) مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. ط:3، دار الفارابي. ص 266.

حيث جرت عملية التكّون الطبقي بالشكل الذي حدده الاستعمار الفرنسي بفعل مباشر منه، "سواء في ربطه الإنتاج الزراعي المحليّ بالسوق الأوروبية، وما كان لهذا الربط من أثر فعال في تكون الملكية الخاصة الفردية للأرض وتطورها، أم في إنشائه بنوك الرهونات والتسليات وغيرها"[53] وفي المحصلة تكونت الطبقة البرجوازية الكولونيالية من جناحين "طبقة من الملاكين الزراعيين الكبار، هي طبقة البورجوازية الكولونيالية، أو الجناح الرئيسي من هذه الطبقة التي يكّون كبار تجار التصدير والاستيراد جناحها الآخر"[54]

من الطبيعي أن تفشل الطبقة البرجوازية الكولونيالية السوريّة في مشروعها النهضوي وأن يتحول إلى صراع هُويّات ثقافيّة بين العلمانيين والإسلاميين السياسيين، أو بين العروبة والكردية أو بين المسيحيين والمسلمين.

8.6 نمط الإنتاج الكولونيالي

يتحدد تاريخ سورية الحديث، أنه ذو نمط إنتاج كولونيالي، وهو يعني نمط إنتاج رأسمالي في حالة التبعية للمركز الإمبريالي، ويتميز هذا النمط بأمر أساس وهو تعايش أنماط الإنتاج السابقة معه.

لقد تدخل الاستعمار في تكوين الطبقة البرجوازية الكولونيالية، بحيث يمكن القول إن تاريخ تكوين هذه الطبقة هو تاريخ التبعية البنيويّة بين بنيتين اجتماعيتين مختلفتين، الأولى بنية اجتماعيّة رأسماليّة إمبرياليّة من جهة، ومن جهة أخرى بنية اجتماعيّة ناشئة، أي في مرحلة انتقال من نمط إنتاج سابق للرأسماليّة إلى نظام إنتاج آخر هو في الظاهر نظام الإنتاج الرأسمالي[55] ولا يوجد تكافؤ في هذه العلاقة بين الطرفين "لأنها علاقة بين بنية شديدة التماسك الداخلي، وأخرى هي في تفكك بنيوي، بسبب من وجودها بالذات في علاقة مع الأولى، أو قل في علاقة فرضتها الأولى بالعنف عليها"[56] فهي بعبارة أوضح

[53] عامل، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. مرجع سابق ص267-266.
[54] عامل، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. مرجع سابق، ص267.
[55] عامل، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. مرجع سابق، ص265.
[56] عامل، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. مرجع سابق، ص265

علاقة سيطرة بنيوية، علاقة تسيطر فيها الأولى (البورجوازيّة الفرنسيّة الإمبرياليّة)، بحكم منطق تطورها نفسه، على الثانية (البورجوازيّة السوريّة الكولونياليّة) وتحدد تطورها.

يظهر القانون العام لنمط الإنتاج الكولونيالي، نعني الرأسمالي التبعي، على نقيض القانون العام لنمط الإنتاج الرأسمالي الإمبريالي، الذي يسمح فيه، في "قانونه الميلي العام بتجدد تلك الأنماط السابقة، أي بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج ما قبل الرأسماليّة بدلا من أن يميل نحو القضاء عليها بسبب تطوره في علاقة تبعية البنيويّة بالإمبرياليّة"[57] حيث يميل قانون نمط الإنتاج الإمبريالي إلى القضاء على علاقات الإنتاج ما قبل رأسماليّة بشكل تام. بـ "فعل آلية إعادة إنتاج رأس المال المتوسعة، التي تحدد تطوره بالضرورة كتطور إمبريالي"[58]

لكن ما الذي يعنيه تعايش أنماط الإنتاج السابقة مع نمط الإنتاج الكولونيالي؟ يعني أن نمط الكولونيالي يسمح للأنماط الأخرى أن توجد وان تنشط، لكن تحت سقف العلاقة مع المركز الإمبريالي؛ أي لا يسمح لها أن تتطور خارج التبعية مع المركز الإمبريالي، وهذا يعني تعايش العلاقات الإنتاجيّة الاجتماعية السابقة مع وتحت سيطرة علاقة الإنتاج الكولونياليّة، وتعايش قوى الإنتاج السابقة مع وتحت سيطرة قوى الإنتاج الكولونياليّة.

فقد امتلك ابن دير الزور عدّة عصبيّات، "هي العصبية العشائرية، التي انحدر منها الديريون والعصبية المحلية تجاه المحلات الأخرى والعصبية البلدية الديرية للمدينة ككل، حين يهدد البلدة خطر عام، وبذا تتحد جميع المحلات في سبيل الدفاع عن البلدة وتقف صفا واحدا تجاه العدو المشترك"[59] وهنا نجد أن هذه العصبيّة البلديّة هي نواة الهُوّية الوطنيّة، التي نشأت نتيجة التطور العمراني الحضري، وانتقال العشائر من الحالة الرعويّة إلى الحالة الزراعية أو الرعوية –الزراعية، والاستقرار في المدينة، غير أن هذا التطور يقف تماما، ولا يتقدم، والسبب هو تجديد الحياة، في العلاقات الاجتماعية الإنتاجية للأنماط السابقة، وعدم القضاء عليها من قبل النمط الكولونيالي، الذي يقوم

[57] عامل، مهدي. (1989) مدخل إلى نقد الفكر الطائفي. ط: 3، دار الفارابي. ص286

[58] عامل، مدخل إلى نقد الفكر الطائفي. مرجع سابق، ص11

[59] باروت، مرجع سابق، ص72.

على تجديدها، وبالتالي تجديد الروابط والانتماءات والأدوار الاجتماعيّة المتكونة بها، أي تبقى العصبيّة العشائريّة فاعلة وقويّة الى جانب العصبيّة البلديّة، إن لم تكن أقوى منها.

8.7 استبدال العلاقة الطائفيّة بالطبقيّة

بهذا نحن أمام علاقتين طائفيّة وطبقية، والعلاقة في عمقه بين العلاقتين، ليس علاقة تجاور ولا تواز، ولا يمكن أن نقول إن البنية الاجتماعية السوريّة تتسم بالازدواجيّة البنيويّة بين بنيتين واحدة طائفيّة؛ أي تتكون من طوائف، والأخرى طبقيّة؛ أي تتكون من طبقات، ومن ثم تأتي علاقة خارجية تربط بين البنيتين، فهذا غير صحيح أيضا، إنها "علاقة تداخل بين الاثنتين من نوع معين يتم فيه، بفعل آلية اللغة الأيديولوجية المسيطرة، استبدال الأولى (العلاقة الطبقية) بالثانية (العلاقة الطائفيّة)"[60] فالعلاقة الطبقية، وهي علاقة سياسية تتكون من طرفين متناقضين: مسيطر وتابع، الطرف المسيطر هو البورجوازية الكولونيالية، والطرف التابع هو الطبقة الكادحة، وما يجري الآن هو استبدال الطبقة الكادحة بالطوائف، أي استبدال الطرف النقيض للطرف المسيطر في العلاقة الطبقية بالطوائف، بحيث يظهر الصراع على أنه صراع طائفي، من خلال استخدام أيديولوجيا طائفيّة، بما هي قناع مزيف يخفي حقيقة الأمور، حيث تقول النخبة الحاكمة لعناصرها في الطبقات الأدنى، أنها تتعرض للتنافس والعداء من الأطراف الأخرى بسبب اختلافها الطائفي أو العشائري أو العرقي، أو العكس، أي تقول إن الهدوء والأمان الاجتماعيان بين طوائفنا أمر مهم لنمو أعمالنا وتطورنا، وفي الحالتين يُستحضر الفكر الطائفي ويغيب الفكر السياسي "فالتغييب السياسي هذا الذي تستحيل فيه الطبقات الكادحة طوائف، بالشكل الذي شرحناه آنفا، هو الذي يسمح إذن بإنجاح عملية استبدال

[60] عامل مهدي. (1989) مدخل إلى نقد الفكر الطائفي. ط: 3، دار الفارابي. ص170

العلاقة الأولى بالثانية، بحيث تتمكن البرجوازية من أن تخفي طابع سيطرتها الطبقية، في مظهر السيطرة الطائفيّة التي تبدو حينئذ كأنها سيطرة الطوائف جميعا"[61]

وفي المحصلة يعني هذا أن السياستين القومية والطائفيّة، وجهان لعملة واحدة، في النمط الكولونيالي؛ أي هويتان ثقافيتان واحدة كليّة والأخرى فرعيّة، يتم تحويلهما الى هُوّية سياسية، وبهذا تبدو المسألة نظرية وبسيطة، إذا نظرنا إليها بوصفها مسألة ثقافيّة فقط دون النظر إليها من خلال الروابط الاجتماعية وخاصة الروابط الاجتماعية الإنتاجية، أي "أن الفكر الطائفي والفكر القومي، هما وجهان لفكر طبقي واحد، هو الفكر البرجوازي الرجعي نفسه. فلا تناقض بين هذين الفكرين، إلّا في الظاهر، ما هذا الظاهر سوى الشكل الذي يختفي فيه ذلك الفكر الطبقي في مظهرين منه، يتجاهل كل منهما الآخر"[62]

8.8 التفسير الذاتي

فالطبقة المسيطرة في البنية السوريّة، بعد الاستقلال لا تستطيع إلا أن تمارس سياسة طائفيّة "لإبقاء هذه الولاءات أو إحيائها، في سعي لتوظيفها واستعمالها وعبر ممارسات تتصل بمحاصصة معلنة أو غير معلنة للوظائف والمناصب"[63] وقومية في وقت واحد. لأنها لا تستطيع التوحد مع المركز الإمبريالي بسبب تخلفها، ولا تستطيع أيضا القطع معه، لأن حاملها الطبقي هو الرابط الذي يربطها به ، بالتالي سيعني القطع معه تدمير حاملها الطبقي، وبالتالي زوالها هي كسلطة حاكمة، بالتالي ليست المسألة ذاتية إرادية (على الأقل ليس بالكامل)، وعلى هذا لا بد من استبدال البنية ببنية أخرى يكون الحامل الطبقي لها، هو طبقة عمالية مستقلة بنيويا وذات وعي بهويتها الثقافيّة. "فالوجود الموضوعي لهذه البنية، من حيث هي القاعدة المادية لوجود البورجوازية الصغيرة كطبقة مسيطرة، ولتجدد سيطرتها الطبقية، هو الذي يمنع إذن، هذه الطبقة من أن تقوم بقطع

[61] عامل مدخل إلى نقد الفكر الطائفي، مرجع سابق، ص171-170.
[62] عامل، مدخل إلى نقد الفكر الطائفي. مرجع سابق، ص127
[63] حمد، مرجع سابق، ص9.

العلاقة الكولونيالية، برغم وجودها في تناقض مع الإمبريالية، وهو الذي يعطي هذا التناقض طابعه المحدود؛ أي طابعا نسبيا معينا يمنعه من أن يقود إلى قطع هذه العلاقة. فعملية القطع هذه لا تخضع لمنطق تطور هذا التناقض، بل لمنطق آخر من التناقض، هو منطق الصراع الطبقي نفسه الذي يتولد داخل البنية الاجتماعية الكولونيالية على أساس علاقات الإنتاج المحددة فيها"[64] بعبارة أوضح، وجود التناقض الموضوعي بين الطبقة البورجوازية الصغيرة المسيطرة والإمبريالية، لا ينفي وجود العلاقة الكولونيالية، ولا يؤدي إلى قطعها أيضا، بسبب أن تحرك هذه الطبقة يقوم أساسا على أساس وجود هذه العلاقة من التبعية البنيوية؛ أي في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية.

9 النتائج

أولا: لم توجد هُويّة وطنيّة سوريّة لعدة أسباب:

1- لم توجد جماعة أو حزب طالب بهوية وطنيّة سوريّة تتطابق مع حدود القطر العربي السوري الحاليّة.

2- أن الحدود السياسية الحالية نشأت على فترات زمنية ممتدة ولم تنشأ على أساس حدود اجتماعية، بما يتناسب مع النسيج الاجتماعي، بل تم بفعل مصالح وابتزازات بين الاحتلالين التركي والفرنسي.

3- الهُويّة الوطنيّة السوريّة بين عامي 1958-1920 كانت على صعيد الخطاب هوية ما فوق وطنيّة أي لم تكن مقتصرة على تلك الحدود السياسية، بل كانت أكبر بمعنى أنها تربط سورية بمحيطها العربي أو محيطها الإسلامي أو محيطها الاشتراكي العلماني، بينما على صعيد الممارسة الفعليّة كانت هُويّة طائفيّة أو قَبليّة

[64] عامل مهدي. (1980) مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. ط:3، دار الفارابي. ص269.

أو إثنيّة بمعنى أنها لم تكن يوما خاصّة بسورية فقط، بما هو القطر العربي السوري.

4- لم تنشأ أو تتكون الجماعة السوريّة بسبب العبث الفرنسي بمكونات النسيج الاجتماعي السوري، أولا: من خلال التوطين لدفعات كبيرة من الهجرات الخارجيّة الوافدة، وثانيا: من خلال تكوين طبقة من كبار الملاك العقاريين التابعة للبنية الفرنسية، ثالثا: من خلال قطع علاقة التكامل بين تلك الجماعات الفاعلة وجعلها علاقة صراع وتحارب، ورابعا: من خلال قومنة الهُويّات الثقافيّة وجعلها هُويّات سياسيّة. ولهذا لم تنشأ الذات السوريّة أو الجماعة السوريّة، بالتالي لا مجال للحديث عن هُويّة وطنيّة سوريّة إلا بمعنى الانتماء إلى كيان وهمي ما.

5- فشل مشاريع العروبة والاشتراكية العلمانيّة والإسلاميّة، إنما يعود لفشل الطبقة البرجوازية السوريّة، التي مثلت الحامل الطبقي لتلك المشاريع. فهذه الطبقة كانت في علاقة تبعيّة بنيويّة مع المركز الإمبريالي، عُرِفت بنمط الإنتاج الكولونيالي. فكان بنتيجة هذا الفشل أن انتكصت هذه الطبقة وتشظّت إلى الجماعات الأوليّة المكونة لها، لتبرز هُويّاتها الثقافيّة وتتحول المسألة إلى مسألة صراع هُويّات فيما بينها.

6- الأمر يفوق قدرة الدولة السوريّة على المعالجة، فالطائفيّة السياسيّة مرتبطة بنمط الإنتاج المفروض عليها، ولذلك كانت مضطرة على القيام بسياسات قومية وطائفيّة (إثنية وقبلية) فبقيت الهوية الوطنيّة تتوس بين طرفين هُويّة جزئيّة (قَبَليّة، طائفيّة، أقليّة عرقيّة) على صعيد الفعل وطرف كلي (عروبي إسلامي اشتراكي علماني) على صعيد الخطاب.

7- أن نمط الإنتاج الكولونيالي يجعل من الاغتراب السياسي أي اغتراب مؤسسات الدولة الوطنيّة السوريّة أمرا محتما؛ أي لن يجد الفاعلون الوطنيون تأكيدا لأنفسهم في تلك الدولة، بالمعنى الاجتماعي الطبقي. فاستمرت الهُويّات ما دون وطنيّة بشكل فاعل لأنّها تعبر "عن وضعيّة تاريخيّة مشروعة حيث تلبي هذه البنى وظائف اجتماعيّة وسياسيّة مهمّة تتمثل في تأمين الحماية والأمن والهُويّة لأفرادها في ظل مجتمعات لم تتبلور فيها البنى السياسيّة الاجتماعيّة المعاصرة على نحو متكامل ولا سيّما بنية الدولة العصريّة أو الأمّة"[65]

ثانيا: كيفية الوصول إلى تعريف الهُويّة الوطنيّة السوريّة:

8- الحل من وجهة نظري ليس بجمع المكونات الحاليّة للنسيج السوري والقيام بحوار على قاعدة المساواة، لأننا بذلك إنّما نحافظ على المجتمع السوري في مرحلة المجتمع الطبيعي /الأهلي؛ أي نحافظ بهذا على القبائل والعشائر والطوائف والأقليّات العرقيّة على حالها، ونعطي لكل منها نصيب من الكعكة الوطنيّة السوريّة، أن هذا الحل هو الطائفيّة السياسيّة بعينه.

9- الحل يكمن في إقامة حامل طبقي يقطع مع البنية الغربية ويحقق الاستقلال لبنية الإنتاج السوري، عندها تتكون جماعة سوريّة حقيقية بقيادة طبقة عليا تعي ذاتها جيدا، وعندها يكون بالإمكان تعريف الهُويّة الوطنيّة السوريّة. لذلك نرى أيّ تعريف لها قبل ذلك هو نوع من التوقع ليس إلّا.

[65] وطفة، مرجع سابق، ص104.

10- تعريف الهُويّة الوطنيّة السوريّة ليس أمرا نظريا، بل هو أمر اجتماعي اقتصادي سياسي ثقافي مشخص في وضعية تاريخية محددة، فما أن يتم تحقيق بنية مستقلة على أساس نمط إنتاج فاعل ومستقل، نحصل بذلك على الجماعة السوريّة المتفاعلة المتكاملة بقيادة طبقة تقدميّة، وحينها سنحصل على تعريف مشخص للهُويّة السوريّة بما هي مجموع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السياسية الثقافيّة، لتلك الجماعة في حينه.

10 الخاتمة

طالما أن الهوية الوطنية تتكون من ثلاث علاقات هي السياسية والاجتماعية والجغرافية، فان الهوية الوطنية السورية لم تنجز على صعيد العلاقتين الاجتماعية والجغرافية، ولعلنا نتناول العلاقة السياسية في بحث قادم .

11 مراجع البحث

1- الحصري، ساطع. (1959). ماهي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات. دار العلم للملايين. 210.

2- الفتلاوي، علي عبد الكاظم كامل. (2012). مقاربة الهُويّة الوطنيّة سوسيولوجيا. مجلة المنتدى الجامعي، (4): 127- 162.

3- باروت، محمد جمال. (2013). التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية. ط: 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 1021.

4- بركات، حليم. (1998). المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي. ط: 6، مركز دراسات الوحدة العربية. 516.

5- خوري، فيليب. (1993). أعيان المدن والقومية العربية. ترجمة: عفيف الرزاز. ط:1، مؤسسة الأبحاث العربية. 167.

6- حمد، إنصاف. (2019). عن الهُويّة الوطنيّة السوريّة محاولة في التعريف وفض الغموض والالتباس. مؤتمر الهُويّة الوطنيّة قراءات ومراجعات في ضوء الأزمة السوريّة، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، سورية.

7- عامل، مهدي. (1980) مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني. ط:3، دار الفارابي. 485.

8- عامل، مهدي. (2003) في الدولة الطائفيّة. ط:3 ، دار الفارابي. 357.

9- عامل، مهدي. (1989) مدخل إلى نقد الفكر الطائفي. ط: 3، دار الفارابي. 302.

10- عبد الرحمن، حسام. (2020). الهوية الوطنيّة السورية رهانات المعنى وجدليات منطق مصالح الدولة والأمة والعالم. مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 42 (1): 665 – 684.

11- غليون، برهان. (2012) المسألة الطائفيّة ومشكلة الأقليّات. ط: 3. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 176.

12- كوش، د. (2007) مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة: منير السعيداني. ط: 1، المنظمة العربية للترجمة. 236.

13- لينين، ف. (1972) نصوص حول المسالة القومية. ترجمة: جورج طرابيشي. ط: 1، دار الطليعة. 212.

14- ميكشيللي، ا. (1993) الهُويّة. ترجمة: علي وطفة. ط: 1، دار الوسيم. 190.

15- وطفة، علي اسعد. (2002) إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة. مجلة المستقبل العربي. (282): 96 –113.